

تطور استدامة الدين العام فى أوغندا منذ عام 2006

أ.د. سالي فريد (**)

أ. محمد حسن أمين (*)

• ملخص:

يتمثل الهدف الرئيسى من البحث تناول استدامة الدين العام من خلال تناول مؤشرات استدامة الدين العام وهى مؤشرات مرتبطة بالنمو الاقتصادى وتنافسية الصادرات وقوة الوضع المالى، مؤشرات مرتبطة بمحفظة الدين العام وتكلفة القروض، مؤشرات مرتبطة بشفافية الدين العام.

وتشير نتائج البحث إلى قبول فرض البحث القائل بأن أداء استدامة الدين العام فى أوغندا بالآداء الجيد وفقاً لمؤشرات استدامة الدين العام وذلك خلال فترة الدراسة.

تشير توصيات البحث الى ما يلى:

1. الإلتزام بإجراء تحليل هادف للاستدامة المالية فى المستقبل وفقاً لميثاق شفافية المالية العامة المعدل عام 2014 والخاص بوضع التنبؤات المالية فى الحسابان عن طريق الاعتماد على الخرائط الحرارية التى يعدها البنك الدولى والتى تلخص القدرة على تحمل الدين والذى يتضمن المخاطر التى تهدد المالية العامة وتحليلها وإدارتها.
2. تقليل الاعتماد على أدوات الدين الحكومى التقليدية (سندات، وأذون الخزانة) فى توفير مصادر للتمويل مما يساهم فى تقليل المخاطر وتحقيق الاستدامة المالية.
3. تنويع مصادر التمويل باستخدام صكوك التمويل السيادية الاسلامية حيث تعتمد على المشاركة فى أرباح النشاط وتقاسم المخاطر والبعد عن الفائدة الثابتة حيث يتم تمويل عجز الموازنة أو المشروعات الاستثمارية والتنمية مما يساعد فى تقليل تكلفة الاقتراض.

الكلمات المفتاحية: استدامة الدين العام، مؤشرات استدامة الدين العام، أوغندا

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

Evolution of Uganda's Public Debt Sustainability Since 2006

Mohamed Hassan Amin

Prof. Dr. Sally Farid

• Abstract

The main objective of the research is to address the sustainability of public debt by examining indicators of public debt sustainability, which are indicators linked to economic growth, export competitiveness, and the strength of the financial position, indicators linked to the public debt portfolio and the cost of loans, and indicators linked to the transparency of public debt.

The results of the research indicate the acceptance of the hypothesis Uganda's public debt sustainability disease performed well according to the public debt sustainability indicators during the study period

The research recommendations indicate the following:

1. Commitment to conducting a purposeful analysis of financial sustainability in the future in accordance with the Public Finance Transparency Charter amended in 2014, which specializes in taking financial forecasts into account by relying on the heat maps prepared by the World Bank, which summarize the ability to sustain debt, which includes the risks that threaten public finances, and their analysis and management.
2. Reducing reliance on traditional government debt instruments (bonds and treasury bills) to provide sources of financing, which contributes to reducing risks and achieving sustainability.
3. Diversifying sources of financing using Islamic sovereign financing instruments, as it relies on sharing activity profits, sharing risks, and avoiding fixed interest, as the budget deficit or investment and development projects are financed, which helps reduce deficits, reduce the cost of borrowing, and enhance financial sustainability.

Keywords: public debt sustainability, public debt sustainability indicators, Uganda



مقدمة:

يعد اللجوء إلى الاقتراض هو الوسيلة الأسهل لتمويل عملية التنمية كبديل للاستثمار المباشر الأمر الذى يدفع إلى الوقوع فى الاستدانة، وتؤثر الديون المرتفعة على التصنيف الائتماني للدولة فى الأسواق المالية مما يعمل على تقليل الاستثمار غير مباشر نتيجة لقصور التمويل المحلى لتحقيق أهداف التنمية وسد الفجوة الإذخارية وعجز الموازنة وميزان المدفوعات، تستخدم المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولى منهجية متسقة تعرف بتحليل استدامة الدين بهدف تقييم الدول التى تحتاج إلى قروض عن طريق استخدام مؤشرات لتقييم قدرة الدولة على السداد أو مؤشرات عتبة الدين من خلال استخدام رصيد الدين وخدمة الدين كنسب لمتغيرات الاقتصاد الكلى الرئيسية¹.

1- أهمية البحث:

تنعكس أهمية استدامة الدين فى الحد من المشاكل التى قد تواجه اعداد الموازنة بالاضافة الى اعتبارها مقياس يوضح قدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات المختلفة وتمويلها من مواردها الذاتية لبيان سلامة الاوضاع المالية لاقتصاد الدولة ومدى قوة السياسة المالية المتبعة، وتوضح استدامة الدين فى قدرة بلد ما على الوفاء بالالتزامات خدمة الدين الخارجى سواء الحالية أو المستقبلية دون اللجوء إلى إعادة الجدولة أو تراكم المتأخرات أو التأثير على النمو الاقتصادى، مع عدم مزاحمة خدمة الدين الناجمة عن القروض الانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم.

2- هدف البحث:

تناول استدامة الدين العام من خلال تناول مؤشرات استدامة الدين العام وهى مؤشرات مرتبطة بالنمو الاقتصادى وتنافسية الصادرات وقوة الوضع المالى، مؤشرات مرتبطة بمحفظة الدين العام وتكلفة القروض، مؤشرات مرتبطة بشفافية الدين العام.

¹ مصباح فتحى، عبدالحليم شاهين: "تحليل استدامة الدين الخارجى فى مجموعة مختارة من الدول العربية خلال الفترة من 1980-2019 دراسة تحليلية مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية (الاسكندرية:كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2021)

3- تساؤلات البحث

يسعى البحث إلى الإجابة على عدد من التساؤلات العامة وهى :

- أ. كيف يتم تحليل استدامة الدين العام من خلال مؤشرات الاستدامة؟
- ب. ما هى عناصر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادى وتنافسية الصادرات؟
- ت. هل تنطبق مكونات مؤشرات محفظة الدين العام وتكلفة القروض على استدامة الدين العام فى أوغندا؟
- ث. ما هى الخرائط الحرارية المرتبطة بشفافية الدين العام؟

4- منهجية البحث:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلى، حيث تناول استخدام تحليل مؤشرات استدامة الدين العام لتحليل استدامة الدين العام فى أوغندا خلال فترة الدراسة (2006 الى 2021).

5- اشكالية البحث:

تجرى أوغندا تحليلاً سنوياً لاستدامة الدين للوفاء بمتطلبات ميثاق المسؤولية المالية وقانون الإدارة المالية لعام 2015 بهدف التأكيد على استدامة الدين على المدى المتوسط إلى الطويل، ولكن أوغندا لا تزال معرضة لمخاطر متوسطة من ضائقة الديون وتستمر حتى بعد انتهاء مشاريع البنية التحتية كذلك مع بداية عوائد النمو المتوقعة، حيث أن أوغندا لديها مساحة محدودة لامتناس الصدمات مما يعنى إنة يمكن لصدمة اقتصادية شديدة أن تدهور التصنيف الائتمانى من مخاطر معتدلة إلى مخاطر عالية كنتيجة لضعف نمو الصادرات مما ينعكس على انخفاض سعر الصرف وما يترتب عليه من ضعف الإيرادات بالعملة الأجنبية.

6- فروض البحث:

اتسم أداء استدامة الدين العام فى أوغندا بالأداء الجيد وفقاً لمؤشرات استدامة الدين العام وذلك خلال فترة الدراسة.

أولاً: مناهج دراسة استدامة الدين الخارجى:

يوجد منهجان لدراسة استدامة الدين الخارجى أولهما يتبنى وجهة نظر المقرض والأخرى يتبنى وجهة نظر المقترض، نبدأ من وجهة نظر المقرض وتعبّر عن حالة



العرض بأنها الحالة التي يكون فيها القيمة الحالية المتوقعة للموارد المالية الخارجية المتاح استخدامها لخدمة الدين مساوية على الأقل للقيمة الحالية لرصيد الدين القائم في نقطة زمنية معينة وهو ما يعنى ضرورة استيفاء قيد الموازنة، حيث الاستدامة تتطلب تمويل مستمر للعجز المالى والحساب الجارى ويتحقق عندما يقترب القيمة الحالية للدين من الصفر مع امتداد الأجل الزمنى إلى ما لا نهاية ويتحقق ذلك عند ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى.

أما الاستدامة من وجهة نظر المقترض فيُعرفها البنك الدولى وصندوق النقد على إنها قدرة بلد ما على الوفاء بالتزامات خدمة الدين الخارجى سواء الحالية أو المستقبلية دون الإلتجاء إلى إعادة الجدولة أو تراكم المتأخرات أو التأثير على النمو الاقتصادى حيث ينعكس مفهوم الاستدامة بالوفاء بخدمة الدين فى المواعيد المحددة مع استخدام الدين بكفاءة تعمل على توفير متطلبات الدين بشكل مستدام، ومفهوم الاستدامة يصح سواء كان التحليل من وجهة نظر المقرض أو المقترض بثبات نسبة الدين الى الناتج المحلى أو الصادرات¹.

يشير مفهوم آخر لاستدامة الدين على أنها القدرة على ادارة الدين بشكل يحول دون نمو نسبة الدين إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى مع الزمن ويعتبر شرط اساسى لتحقيق استقرار ونمو الاقتصاد حيث يتم ربط إدارة الدين بإطار اقتصادى واضح تسعى الحكومة من خلاله لضمان القدرة على وضع وتطبيق استراتيجية لإدارة الدين من أجل تحقيق أهداف الحكومة للتمويل المطلوب حيث أن السياسات العامة للدولة المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف غير الملائم يؤدي إلى زيادة الشكوك فى الأسواق المستقبلية بشأن العائد المستقبلى من الاستثمار المحرر بالعملة المحلية وبالتالي يجب على المستثمر طلب علاوة مخاطر أعلى أو قد يعزف المقترض على الدخول فى ارتباطات طويلة الأجل مما قد يعوق تطور الأسواق المحلية خصوصاً فى الأسواق النامية².

¹ محمود محمد رضا فتح الله: استدامة الدين الخارجى، اختبار الحالة المصرية، بحوث اقتصادية عربية العدد 42 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)

² فادية عبد السلام واخرون: منافع واعباء التمويل الخارجى فى مصر، سلسلة التخطيط والتنمية(القاهرة: معهد التخطيط القومى العدد 306، 2019) ص ص 57، 58

ثانياً: مؤشرات استدامة الدين:

يتم تحليل مؤشرات استدامة الدين من خلال ثلاثة مؤشرات:

1. مؤشرات مرتبطة بالنمو الاقتصادى وتنافسية الصادرات وقوة الوضع المالى:

يتم استدامة الدين باعتمادة على المؤشرات المحتملة التى لديها قدرة على توليد فائض مالى كما يلى:

أ) مؤشر نسبة إجمالى الدين الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى:

يشير للقدرة على سداد الدين وقدرة الاقتصاد على تحملة حيث يتم تصنيف الدول الى ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى وهى دول لديها مستويات عالية من الدين يفوق 100% من الناتج المحلى ومتجاوزاً الحدود الآمنة، المجموعة الثانية وهى دول لديها مستوى متصاعد من نسبة الدين إلى الناتج المحلى يتراوح ما بين أكبر من 60% الى أقل من 100% ولكن الدول قادرة على سداد ديونها، وأخيراً المجموعة الثالثة وهى دول لديها المؤشر الدين إلى الناتج المحلى أقل من 60% وتضم بلدان ذات اقتصادات متوسطة أو القليلة الحجم مقارنة بباقي دول العالم.

ب) مؤشر تحليل نسبة إجمالى خدمة الدين العام الخارجى إلى الصادرات:

والذى يحاول قياس عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد ومدى وفرة الإيرادات من النقد الأجنبى المتأتية من عائد الصادرات السلع والخدمات والمخطط لتغطية خدمة الدين، كلما ارتفع المؤشر كلما زادت الصعوبة فى سداد التزامات خدمة الدين.

ج) مؤشر نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى رصيد الدين الخارجى:

وهو يبين مدى قدرة الاقتصاد على سداد الديون الخارجية من استخدام الاحتياطي الدولى ويعتبر مقياس لمدى السرعة التى تدفع البلد للوفاء بالالتزامات المالية نحو الخارج فى حالة انقطاع التمويل الخارجى.

2. مؤشرات مرتبطة بمحفظة الدين العام وتكلفة القروض:

تعبر عن مجموعة من المحددات الأساسية والتى ترتبط بنوعية هيكل الدين ومن أبرزها ملكية الدين سواء محلى أو خارجى، كما يوجد المدة الزمنية وآجال الاستحقاق حيث تكون الديون غير مستدامة إذا كانت نسبة الدين قصير الأجل إلى إجمالى الدين



كبيرة والذي يدفع إلى الاقتراض من جديد وذلك لخدمة الدين وبالتالي كلما ارتفعت المدة الزمنية كلما خف العبء لسداد المستحقات المالية نحو المقترضين¹.

3. مؤشرات مرتبطة بشفافية الدين العام :

لدراسة استدامة الدين في ظل التعرض للمخاطر في المستقبل بالنظر إلى تطورات التي من المتوقع أن تحدث على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمعرفة مقدرة الدول المقترضة على الوفاء بالإلتزامات المالية بشكل مستدام وبدون أن يؤثر سلباً على مسيرتها التنموية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتم الاعتماد على الخرائط الحرارية التي يعدها البنك الدولي التي تلخص القدرة على تحمل الدين وتوضح مدى شمولية نشر خطة الاقتراض السنوية وحسن توقيتها، يتم الاعتماد على المعلومات المتاحة على المواقع الرسمية للدولة التي يتم نشرها بشكل منتظم لتلبية الحد الأدنى من معايير الشفافية الديون تجاه المواطنين.

أهم مؤشرات شفافية الدين العام هي الخريطة الحرارية للديون:

تقارير الخرائط الحرارية تُقيم مدى الإفصاح عن بيانات الدين، حيث يتم إنشاء مؤشر لتحديد نقاط القوة والضعف للدين لكل دولة من خلال مقياس مكون من أربع فئات، الفئة الأعلى وتتميز باللون الأخضر وتعبّر عن التقارير الكاملة، الفئة الثانية باللون الأصفر وهي تعبّر عن تقارير كاملة بشكل جزئي، الفئة الثالثة باللون الرمادي تعبّر عن تقارير كاملة بشكل محدود، الفئة الرابعة والمنخفضة باللون الأحمر وتعبّر عن تقارير غير كافية، وكلاً من هذه الفئات يحمل عدة صفات يمكن تلخيصها في الجدول التالي من خلال عرض خريطة بيانية ملونة تعرض ممارسات نشر بيانات الدين العام في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية².

¹ معهد العربي للتخطيط: تقرير التنمية العربية مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة (الكويت: معهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، الإصدار الخامس، 2021)

² Rivetti Diego: **Debt Transparency in developing Economies**, working paper (Washington D.C: World Bank, 2021) p 28 At:

<https://www.worldbank.org/en/topic/debt/publication/report-debt-transparency-in-developing-economies>

جدول (1) المنهجية التي تقوم عليها الخريطة الحرارية لتقارير الديون

اللون المستخدم لتمييز المستوى	3- احصائيات الدين المحتملة	2- ادارة الدين العام		1-إحصاءات الدين العام				امكانية الوصول الى البيانات	
		خطط الاقراض السنوية	استراتيجية ادارة الدين	توقيت مناسب		الاكتمال			
				التأخير الزمني	لديورية	معلومات عن القروض الجديدة المتعاقد عليها	تغطية القطاعات		تغطية السندات
لون احمر	لا يوجد ابلاغ أو عدم كفاية الابلاغ عن CLS	لم يتم نشر ABP او مخطط جزئي مع تأخير اكبر من 3 شهور	لم يتم نشر DMS	غير متوفر	غير متوفر	لا يوجد تقرير ديون متاح للجمهور	لا توجد تقارير عن الدين العام /مركز المالي الموازنة غير مكتمل	غير مكتمل التغطية	لا يوجد ديون متاحة للجمهور/ابلاغ غير مكتمل/ابلاغ متأخر عن الديون
لون رمادي	إبلاغ محدود عن الديون مضمونة من قبل المستفيد	تغطية جزئية عن الديون المحلية والخارجية مع تأخير أقل من 3 شهور	متوفر ولكن لا يوجد أهداف	أكبر من أو يساوي ستة أشهر	أكبر من سنة واحدة	معلومات محدودة عن اسماء المقترضين/أغراض الاقتراض	تغطية محدودة	تغطية محدودة عن الديون الخارجية والمحلية	مواقع متعددة
لون اصفر	إبلاغ جزئي عن المتأخرات المالية المدققة والديون المضمونة	تغطية كاملة خلال 3 شهور	يوجد مع هدف إجمالي للدين	أكبر من 3 شهور	اساس سنوي	معلومات جزئية عن اسماء المقترض/المبلغ المقترض ولكن لا يوجد معلومات تفصيلية من الناحية المالية	تغطية جزئية للحكومة العامة CG والمؤسسات العامة	تغطية جزئية عن الديون الخارجية والداخلية	موقع واحد ومتعدد المستندات
لون اخضر	تقرير شامل نشر اطار عمل يغطي CLS الموجودة	تغطية كاملة قبل بداية سنة المالية	يوجد مع أهداف الدين المحلي والخارجي	ربع سنوي	أقل من أو يساوي 3 شهور	معلومات كاملة عن اسم المقرض/المبالغ/ المدة الزمنية	تغطية كاملة للحكومة العامة CG والمؤسسات العامة	تغطية عن الديون كاملة سواء خارجية وداخلية والضمانات	وثيقة واحدة

Source: Rivetti Diego: Debt Transparency in developing Economies (Washington, D.C: World Bank, 2021)

المستوى الثاني اللون الأصفر يعبر عن تقارير كاملة بشكل جزئي	المستوى الأول اللون الأخضر يعبر عن تقارير كاملة
المستوى الرابع اللون الأحمر يعبر عن تقارير غير كافية	المستوى الثالث اللون الرمادي يعبر عن تقارير كاملة بشكل محدود

تعتبر الخريطة الحرارية للدين العام عن تطبيق ثلاثة معايير رئيسية لشفافية الدين ويتفرع منها 9 مؤشرات فرعية كما يلي:

1. إحصاءات الدين العام ويخرج منها 6 مؤشرات فرعية وهي:

تعمل على تقييم ممارسات نشر إحصاءات الدين حيث يتم النشر في شكل تقارير ونشرات احصائية وملفات إكسل، وإمكانية الوصول إلى الإحصاءات الدين واكتمالها وحسن توقيت البيانات حيث ينبغي أن يتم تغطية أرصدة الدين في السنة النهائية على الأقل وخلاف ذلك تعتبر التقارير غير كافية ومصنفة على انها غير متوفرة Not Available (N/A)، وتكون البيانات متاحة للجمهور من خلال مصادر مركزية بدلاً من مصادر متعددة.

أ) إمكانية الوصول للإحصاءات:

نوتتنوع فيها درجة أو لون المؤشر ما بين أخضر يعبر عن وثيقة واحدة، وأصفر متعدد الوثائق، رمادي مواقع متعددة، وأحمر لا توجد وثائق أو وثائق متعددة غير مكتملة.

ب) تغطية الصكوك:

وتتنوع ما بين الألوان حيث الأخضر يشير إلى تغطية كاملة عن الديون الداخلية أو الخارجية، والأصفر وتشير إلى تغطية جزئية للديون المحلية والخارجية، والرمادي يشير إلى تغطية محدودة للديون المحلية والخارجية، وأخيراً الأحمر ويشير إلى تغطية غير مكتملة.

ج) تغطية القطاعات:

وتتنوع ما بين اللون الأخضر وهو يشير إلى وجود تقارير تغطية كاملة للديون للحكومة المركزية والمؤسسات العامة، واللون الأصفر وهو يشير إلى تقارير التغطية الجزئية للديون للحكومة المركزية والمؤسسات العامة، واللون الرمادي وهو يشير إلى تقارير تغطية محدودة للديون للحكومة المركزية والمؤسسات العامة، وأخيراً اللون الأحمر وهو يشير إلى أنه لا توجد تقارير تغطية للديون الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، وينبغي شمول التقرير على أي شركة مملوكة للدولة والاطار القانوني السائد

وممارسات الاقتراض الحالية فى بلد ما مما يضى على التقارير الديون تفصيلاً عن الإحصاءات تعكس جودته¹.

د) العقود الخارجية المتعاقد عليها حديثاً:

يشير اللون الأخضر إلى معلومات كاملة عن اسم المقرض ومبلغ التعاقد وسعر الفائدة ومدة القرض، اللون الأصفر حيث يحتوى على معلومات جزئية غير مكتملة لا يوجد بها معلومات تفصيلية مالية، اللون الرمادى وهو يشير إلى معلومات محدودة عن العقود المبرمة مثل أغراض الاقتراض وأسم المقرض، اللون الأحمر لا يوجد تقرير ديون متاح للجمهور.

هـ) دورية التقارير:

حيث يشير اللون الأخضر إلى تقارير الديون معدة للنشر خلال مدة أقل من أو يساوى 3 شهور، اما اللون الأصفر فهو يشير إلى تقارير سنوية أى تكون تقارير الديون معدة للنشر فى خلال سنة واحدة، اللون الرمادى يشير إلى تقارير الديون تكون معدة للنشر فى مدة أكثر من سنة، وأخيراً الأحمر يشير إلى أنه غير متوفر تقارير معدة للنشر.

ن) تأخير الزمنى:

يشير اللون الأخضر إلى مدة تأخير التقارير 3 شهور، اللون الأصفر يشير إلى أن مدة التأخير أكبر من 3 شهور، اللون الرمادى يشير إلى مدة تأخير أكبر من أو يساوى 6 شهور، اللون الأحمر يشير إلى أنه غير متوفر تقارير معدة للنشر اساساً.

2. ادارة الدين العام:

وهى تعزز شفافية عمليات الدين المستقبلية من خلال وثيقتين يتم إجراء التقييم من خلالهما

¹World Bank Group: **Public Debt Reports Heatmap: background and methodology** (Washington D.C: WB, 2022

At:At:<https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/debt-transparency-repo>



(أ) استراتيجية ادارة الدين:

حيث ينبغي فهم ما إذا كانت الوثيقة تحدد أهدافاً لمؤشر مخاطر التكلفة الرئيسية عن طريق الكشف عن مصدر التمويل الخارجى والداخلى ومعلومات إضافية حول طبيعة وحجم عمليات الدين المستقبلية والتي قد تكون ذو أهمية لأصحاب المصلحة المختلفين مثل المقترض الرسمى مستثمرين قطاع خاص، ويشير اللون الأخضر بوجود أهداف تفصيلية للدين المحلى والخارجى، ويشير اللون الأصفر إلى أن الاستراتيجية يوجد بها أهداف عامة إجمالية، اللون الرمادى تشير إلى وجود استراتيجية ولا يوجد بها أهداف، اللون الأحمر يشير إلى أنه لم يتم نشر الاستراتيجية.

(ب) خطط الأقرض السنوية:

تعزز الشفافية من خلال إبلاغ كل فئة من أدوات الدين المقترض من خلال مبلغ الاقتراض الرسمى لسنة معينة، حيث يتم التقييم الحرارى للدين بناء على شمولية نشر الخطة السنوية وحسن التوقيت، ويشير اللون الأخضر إلى تغطية كاملة للديون قبل بداية السنة المالية، يشير اللون الأصفر إلى خطة الأقرض السنوى متاح خلال 3 شهور، اللون الرمادى يشير إلى خطط اقرض سنوية جزئية عن الديون المحلية والخارجية مع تأخير أقل من 3 شهور أو تغطية كاملة مع تأخير أكثر من 3 شهور، اللون الأحمر وهو يشير إلى عدم نشر تقارير الإقرض السنوية أو وجود خطط جزئية مع تأخير أكبر من 3 شهور.

3 . إحصاءات عن الديون المحتملة:

وتحتوى على المؤشر الأخير الذى يغطى البيانات التى يتم نشرها كبنود تذكارية بما فيها ضمانات الحكومة المركزية مثل اسم المستفيد تفاصيل الضمانات ونشر الإطار الشامل للالتزامات المحتملة¹، تشير اللون الأخضر إلى نشر تقرير شامل يغطى الديون المضمونة والمتأخرات المالية، اللون الأصفر يشير إلى إبلاغ جزئى عن المتأخرات

¹Ibid., p 2

المالية والديون المضمونة، اللون الرمادى يشير إلى ابلاغ محدود عن الديون المضمونة والمتأخرات المالية، وأخيراً اللون الأحمر يشير إلى عدم كفاية الإبلاغ أو لا يوجد إبلاغ.

يتم تحديث خريطة البيانات الملونة كل ستة أشهر بهدف تعزيز جهود البلدان الرامية إلى تحسين استراتيجية النشر لديها، ولكن لا يتم تحديث نشر البيانات الدين بشكل منهجى وخصوصاً فى دول أفريقيا جنوب الصحراء يظهر ذلك من خلال تقييمات 2019، 2020 تشير إلى أن ما يقرب من 40% من الدول النامية منخفضة الدخل لم تصل إلى الحد الأدنى من معايير الإفصاح عن الديون على النحو المحدد المنهجية أو لم ينشر أى ديون على الإطلاق أو يحتوى على بيانات ديون أقدم من عامين¹.

ثالثاً: تحليل مؤشرات استدامة الدين العام فى أوغندا:

يؤدى تقليل شفافية الديون إلى تأخير صياغة سياسات التصدى إلى مشكلة تعثر المقترض حيث يلزم لحسن إدارة الديون التخفيف من عبء الديون وتحسين القدرة المؤسسية للتعامل مع تسوية الديون أو إعادة هيكلتها لدعم الإدارة الاستباقية للدين والعمل على تقليل احتمال التخلف عن السداد، وصمود القطاع المالى لتفادى الدخول فى ركود طويل الأجل مع زيادة معدلات الفقر.

1) مؤشرات مرتبطة بمحفظة الدين العام وتكلفة القروض:

أ. هيكل الدين العام فى أوغندا:

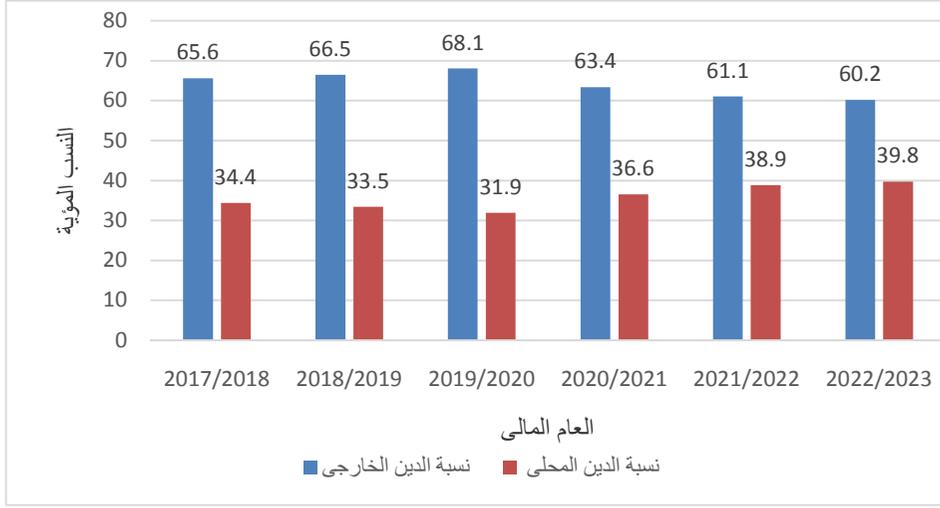
يتم تمييز الدين المحلى عن الدين الخارجى على أساس عملة الاصدار وليس إقامة الدائن وهذا يعنى أن جميع الديون الصادرة بالشلن الأوغندى تعتبر دين محلى، فى حين جميع الديون الصادرة بالعملات الأجنبية الأخرى تعتبر دين خارجى²

¹Ibid., p 29

² Ministry Of Finance, Planning and Economic Development "Debt Sustainability Analysis Report FY2022/2023 (Kmbala: MoFE, 2023)
At: <https://www.finance.go.ug/sites/default/files/reports/DEBT%20SUSTAINABILITY%20FY22.23.pdf>



الشكل (1) تطور نسب هيكل الدين العام لأوغندا



Source: Bank Of Uganda, **Stastical Abstract** (Kampala: BOU,2010-2022)

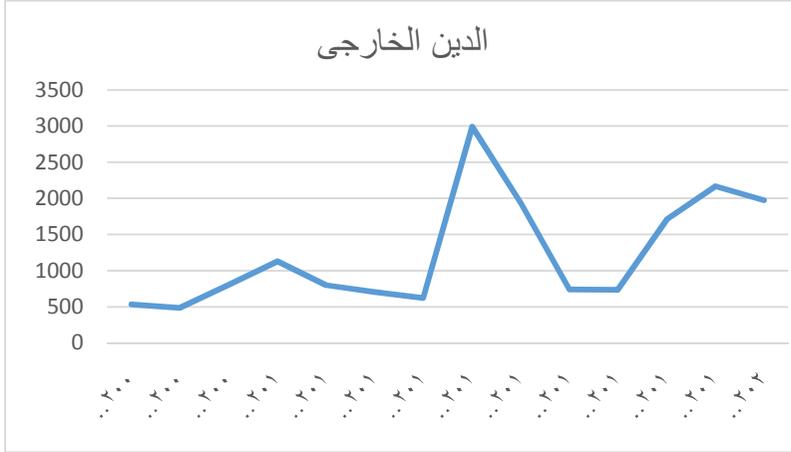
ويشير الشكل (1) إلى تطور نسب هيكل الدين العام حيث يتضح زيادة نسب مشاركة الدين المحلي في الدين العام حيث كانت 34.4% في العام المالي 2018/2017 ثم وصلت إلى 36.6% وذلك خلال العام المالي 2021/2020 مما ينعكس على انخفاض نسب الدين الخارجي من 65.6% خلال العام المالي 2018/2017 إلى 63.4% خلال العام المالي 2021/2020.

ب. تطور الدين العام الخارجي لأوغندا:

يتنوع التمويل الخارجي بغرض دعم مشاريع معينة بين حكومة أوغندا وشركاء التنمية، وتمويل إئتمان الصادرات لضمان سياسة مخاطر السياسة التجارية ومخاطر الاستثمارات الخارجية وتشجيع الاستثمارات، بالإضافة إلى المساعدات الفنية والمساعدة في نقل الأفكار والممارسات والمهارات من خبراء التنمية في إطار مشاريع التطور المؤسسي وبناء القدرات ودعم الموازنة، وزير المالية والتخطيط لة صلاحيات بموجب القسم 6 من قانون ادارة المالية العامة لعام 2015 لجمع الأموال عن طريق قروض وإصدار ضمانات القروض وتلقى المنح، كما يفوض الوزير أيضاً بإعداد تقرير مفصل

عن الدين العام ويقدمه للبرلمان عن سنة سابقة في شهر إبريل من كل عام بشأن إدارة الدين العام وذلك بموجب القسم 42 من نفس القانون.¹

شكل(2) تطور الدين الخارجى فى أوغندا خلال فترة (2006 - 2021)



Source:Bank Of Uganda,Stastical Abstract (Kampala:BOU,2010-2022)

يشير الشكل (2) بداية الفترة من 2006 كان رصيد الدين الخارجى نحو 584.59 مليون دولار ومع حصول أوغندا على إعفاءات تتناسب مع حصة الدين مع الدائنين نتيجة الوصول لنقطة الإنجاز التي تستخدمها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حيث تعتبر هذه النقطة بمثابة الحصول على إعفاء إضافي من الديون للمساعدة إلى الوصول إلى مستوى مستدام من الدين بناءً على مجموعة من الإصلاحات الهيكلية المحددة مسبقاً بموجب برامج التكيف التي تدعمها صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى المبادرة المتعددة الاطراف حيث تم إلغاء 100% من الديون لتحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام 2015.

¹Ministry Of Finance, Planning and Economic Development **Report On Public Debt,Gurantees, Other Financial Liabilites and Grants For FY2019/2020 and medium term strategy 2020/2020-2023/2024** (Kampala: MOFPED, 2020)

At:https://www.cabrisbo.org/uploads/bia/Uganda_2019_Execution_External_DebtReport_MinEcosFin_COMESA_English.pdf

وصلت الديون الخارجية لأقل معدل دين عام المالى 2007/2006 بنحو 483.85 مليون دولار، وعاود الدين الخارجى إلى الارتفاع حتى الوصول إلى عام المالى 2011/2010 بنحو 1128.9 مليون دولار متأثراً بالكساد العالمى الناتج عن الأزمة المالية العالمية، وعاود الانخفاض بعدها حتى وصل إلى عام 2013/2014 بنحو 621.61 مليون دولار، وبعد ذلك ارتفع الدين الخارجى عام 2016/2015 إلى أن وصل إلى نحو 2993.38 مليون دولار مدفوعاً بزيادة الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار الرأسمالى (صناعة الإستخراجية من النفط والغاز) الناشئة بمعدل أكبر من الايرادات مما ينعكس على عجز كبير فى الموازنة، وبعد ذلك انخفض الدين الخارجى إلى أن وصل إلى 737.6 مليون دولار عام 2017/2016، ثم واصلت الارتفاع مدفوعة بالوباء العالمى كوفيد19 إلى أن وصلت نحو 2169.05 مليون دولار عام المالى 2020/2019، 1976.05 مليون دولار خلال العام المالى 2021/2020.

1) نسب ملكية الدين الخارجى لأوغندا وتطورها خلال فترة الدراسة:

يتكون هيكل الدين الخارجى لأوغندا ما بين:

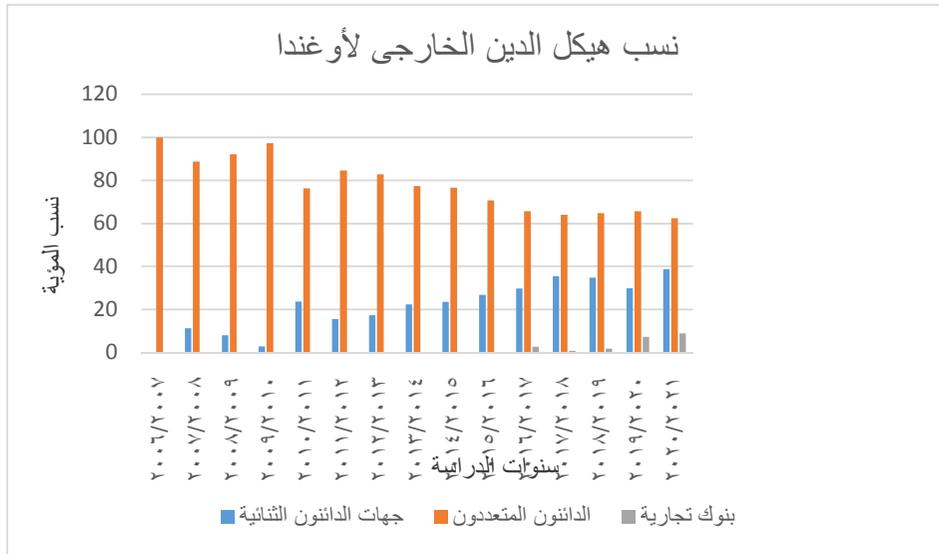
(أ) **دائنون متعددون:** وهى مؤسسات تقرض الأموال بشروط ميسرة مثل المنظمات الدولية مثل البنك الدولى ونافذت وكالة التنمية الدولية، صندوق التنمية الافريقى وبنك التنمية الأفريقى، كما يوجد دائنين آخرين مثل بنك الاسلامى الدولى وبنك منظمة التجارة التفضيلية، يتم تقديم إعفاءات وتيسيرات تتناسب مع حصة الدين بناء على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HPIC) والمبادرة المتعددة الأطراف (MDRI).

(ب) **دائنون ثنائيون:** عبارة عن عقود اتفاقيات ثنائية مع كل دائن خارجى لتقديم قرض معين بموجب شروط مالية معينة لصالح البلد المعنى لأغراض محددة، وتشير إلى دول معينة تقدم قروض ميسرة لتسهيل إصدار سندات دولية من خلال ظروف المالية التيسيرية لتوفير سيولة للبلد منخفض الدخل، وتعتبر عن حكومات منفردة أو وكالات حكومية تقدم قروض من دائنين نادى باريس هم

مجموعة من البلدان الدائنين (بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشكل أساسى) تجتمع فى باريس للتفاوض بشأن اتفاقيات إعادة الهيكلة الدين مع البلدان المدينة التى تواجه صعوبات فى خدمة الدين حيث تم تطبيق الظروف المالية التيسيرية على 33 دولة منها أوغندا تعتبر مصنفة على إنها دول تحصل على قروض بشروط ميسرة من الدائنين الرسميين.

(ت) البنوك التجارية: وهى بنوك تقدم القروض التجارية بشروط غير ميسرة مثل سعر الفائدة بسعر تجارى عالى وقلة فترة الاسترداد وعدم وجود فترة سماح لبدء سداد اقساط القرض وفوائد.

شكل (3) تطور نسب هيكل الدين العام الخارجى لأوغندا خلال فترة الدراسة



source:Bank Of Uganda,Stastical Abstract(Kampala:BOU,2010-2022)

يشير الشكل (2) أنه بداية من العام المالى 2007/2006 كان 100% من الدين دائنون متعددون ومنذ هذا العام دخل الدائنون الثنائون بشكل متدرج إلى أن وصل إلى مشاركة الدائنون الثنائون فى العام المالى 2016/2017 نحو 32.24% منها نسبة 2.6% ديون تجارية ونسبة الدائنون المتعدد 65.71%، ثم استمرت نسبة الدائنون

التثائون الزيادة إلى أن وصلت في العام المالي 2021/2020 إلى نسبة 35.3% تمثل دولة الصين ثلثي الديون التثائية إلى جانب وصول الديون التجارية إلى نسبة 8.9% مما يشير إلى تنامي الاعتماد على الديون التجارية في تمويل عجز الموازنة، كما يشير الشكل السابق إلى اتجاه الحكومة الأوغندية إلى الاعتماد على الجزء الأكبر من الاقتراض من الدائنون المتعددون وما يميزها بالاعتماد على الاقتراض بشكل ميسر والتي يتصدرها البنك الدولي ونافذة وكالة التنمية الدولية والتي تعد المصدر الرئيسي للأموال في أوغندا¹.

تم اختيار أهم نسب لحصة الدائنين لكل من الدائنين للدين الخارجي المتعدد والتثائي حيث يتكون الدائنين المتعددون وهي مؤسسات تقرض الأموال بشروط ميسرة مثل منظمات دولية مثل البنك الدولي ونافذة وكالة التنمية الدولية، صندوق التنمية الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي، كما يوجد دائنين آخرين مثل بنك الاسلامي الدولي وبنك منظمة التجارة التفضيلية ويشير الجدول (2) إلى أن أكبر نسبة للمشاركة في الدين الخارجي وهي الدائنون المتعددون وأهم أعضاء وكالة التنمية الدولية.

جدول (2) هيكل الدائنين للدين العام الخارجي لأوغندا خلال فترة الدراسة

% البنوك التجارية	% دائن ثنائي			% دائنون متعددون		السنة	
	الاجمالي	اليابان	الصين	نادي باريس	وكالة التنمية الدولية		
-----	-----			-----	100	81.33	2007/2006
-----	11.25			-----	88.75	57.95	2008/2007
-----	7.96			1.71	92.04	69.25	2009/2008
-----	1.76			1.64	97.24	73.87	2010/2009
-----	8.57			1.11	91.43	61.61	2011/2010

¹Uganda Debt Network: Why IMF Shoud Take globale lead in Writing-offLICDbet(kampala:UDN,2020)

At:<https://www.udn.or.ug/download/why-imf-should-take-global-lead-in-writing-off-lics-debt/?wpdmdl=950&refresh=65e6d7c2e6e6e1709627330>

-----	23.66			0.42	76.34	44.47	2012/2011
-----	15.48			3.10	84.52	53.3	2013/2012
-----	12.6	1.3	7.7	10.4	87.4	58.3	2014/2013
-----	14.5	1.7	9.6	12.3	85.5	55.8	2015/2014
-----	23.4	2.4	17.8	20.4	76.6	48.9	2016/2015
2.6	26.6	3	20.3	22.8	70.8	45.2	2017/2016
0.7	31.5	4	24.4	28.1	67.8	42.2	2018/2017
1.8	33.7	2.5	26.5	27.5	64.5	40.1	2019/2018
7.2	30.9	3	22.6	23.6	61.9	34.6	2020/2019
8.9	28.6	2.3	20.9	21.6	62.5	35.3	2021/2020

Source: Bank Of Uganda, **Stastical Abstract** (Kampala:BOU, 2022

كما يعكس الجدول (2) إلى زيادة الاعتماد على الدين التجاري ابتداء من العام المالي 2017/2016 حيث تم الاعتماد على البنوك التجارية والشروط الغير ميسرة في تمويل عجز الموازنة من نسبة 2.6% حتى وصلت إلى نسبة 8.9 من إجمالي حصة الدين الخارجي خلال العام المالي 2021/2020، كما يشير الشكل السابق إلى احتفاظ الدائنين المتعددون بالنسبة الأكبر من حصة الدين العام بنسبة 62.5 من إجمالي الدين العام نتيجة الشروط الميسرة التي يتمتع بها تلك القروض واعتمادها الأكبر على المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي بنسبة 35.3% من كافة الدائنين المتعددون خلال العام المالي 2021/2020، كما يشير الجدول السابق أيضاً إلى زيادة حصة الدائن الثنائي من حصة تبلغ 12.6% من إجمالي الدين خلال العام المالي 2014/2013 إلى حصة تبلغ 28.6% من إجمالي حصة الدين خلال العام المالي 2021/2020 وتتصدر دولة الصين وحدها بنسبة 20.9% من حصة الدائنين الثنائيين خلال العام المالي 2021/2020 وذلك نتيجة الدخول في شراكات ومشاريع مع أوغندا مقابل البنية التحتية.



(2) رصيد الدين الخارجي لأوغندا حسب العملة:

جدول (3) هيكل عملات الدين الخارجي في أوغندا

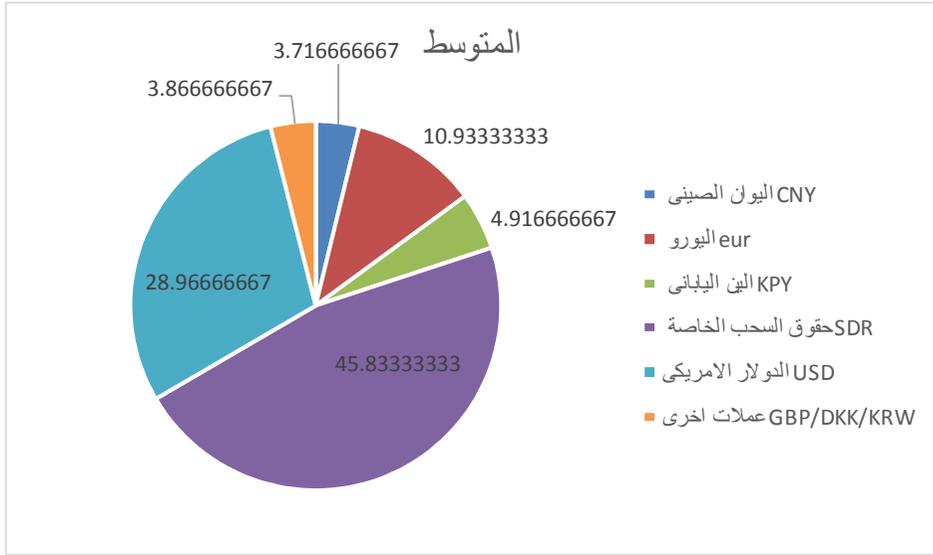
المتوسط	DIC 2020	/2019 2020	/2018 2019	/2017 2018	/2016 2017	/2015 2016	فئات العملات
3.7	3.1	3.1	3.7	3.6	4.2	4.6	CNY يوان صيني
10.9	15.8	15.8	9.8	9	7.6	7.6	Eur يورو
6.6	4.2	4.2	5.3	5.7	5.0	5.1	JPY ين ياباني
45.8	41.6	41.6	44.3	44.5	48.7	54.3	SDR حقوق السحب الخاصة
28.9	31.9	31.9	34	32.1	19.7	24.2	USD الدولار الامريكى
3.9	3.4	2.9	4.6	4.8	4.2	3.3	KRW/DKK/GBP

Source: Bank Of Uganda, Stastical Abstract (Kampala:BOU, 2020

يشير كلاً من الجدول (3) والشكل (4) إلى العملات الرئيسية لرصيد للدين الخارجي والمستحق حسب العملة على عملات الصرف الرئيسية لأوغندا على حقوق السحب الخاصة (SDR) Spatial Drawing Right¹ حيث كانت تشغل نسبة 45.8% تقريباً خلال سبتمبر عام 2019، الدولار الامريكى USD يشغل نحو 28.9% خلال سبتمبر 2019، اليورو الأوربي eur10.3%، الين الياباني JPY 4.7%، اليوان الصيني CNY3.8%، وأخيراً عملات أخرى مثل جنية الاسترليني GBP كرونة دينماركية DKK وون كوري KRW 3.9% وتؤكد الحصة الكبيرة من حقوق السحب على أهمية البنك الدولي كمولد لأوغندا في حين ارتفاع حصة الين الياباني، واليوان الصيني في الجزء الأخير يفسر الاقتراض الحكومي المتجدد بين حكومتى اليابان والصين في السنوات القليلة السابقة.

¹ هو أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي عام 1969 لتكملة الاحتياطات الدولية للأعضاء وتوفير سيولة لمواجهة الأزمات العالمية وتلبية الاحتياج العالمي طويل الأجل وتسدد قيمة حصة السحب بناء على سلة من خمس عملات تعكس أهميتها للنظام المالي والتجاري وهي الدولار الامريكى واليورو اليوان الصيني والين الياباني والجنية الاسترليني وذلك بما يتناسب مع حصص العضوية.

شكل (4) نسب هيكل أهم عملات الدين الخارجى لأوغندا



Source: Bank Of Uganda, Stastical Abstract (Kampala: BOU, 2020)

ج. تطور الدين الداخلى (المحلى) لأوغندا:

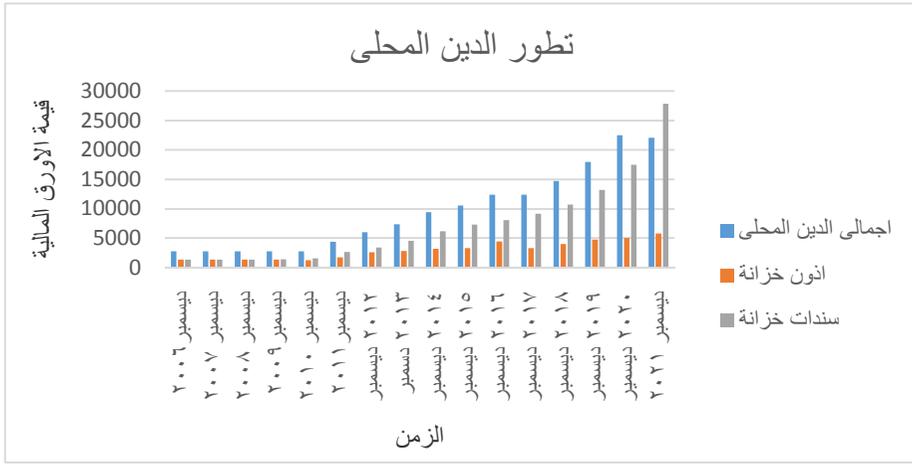
يتم بغرض دعم السياسات النقدية فى أوغندا لتنظيم عرض النقود والأوراق المالية لتحقيق الاستقرار ولكن منذ العام 2013/2012 يتم إصدار الأوراق المالية لغرض تمويل عجز الموازنة أى فى السياسات المالية، وتتكون أدوات الدين الداخلى من سندات الخزانة وأذون الخزانة حيث تعبر أذون الخزانة على دين حكومى بتاريخ استحقاق سنة واحدة أو أقل تصدر من بنك أوغندا لتنظيم كمية الأموال المتداولة وتعزيز التضخم المنخفض بينما سندات الخزانة هو دين حكومى بتاريخ استحقاق أكبر من سنة بأجال مختلفة من ثلاثة وخمسة وعشر سنوات ويمكن للشعب المشاركة فى الإكتتاب فى سندات الخزانة بحد أدنى 100000 شلن أوغندى من خلال ودائع فى البنك¹.

¹Bank Of Uganda, Stastical Abstract (Kampala: BOU, 2010)

At: https://www.ubos.org/wpcontent/uploads/publications/03_20182010BOUStatAbst.pdf

يبلغ الدين المحلي عام 2019 نحو 17376 مليار شلن أوغندي ما يعادل 4.74 مليار دولار وشكلت أذون الخزانة 25% بينما شكلت سندات الخزانة 75% بما يتوافق مع إطار إدارة الدين العام والمطلوبات الأخرى لعام 2018 حيث ينص إطار إدارة الدين على نسبة 30:70 للسندات الخزانة حيث يتم تفضيل سندات الخزانة لأنها أدوات طويلة الأجل مقارنة بالأدوات قصيرة الأجل.

شكل (5) تطور الدين المحلي في أوغندا خلال فترة الدراسة



Source: Bank Of Uganda, Stastical Abstract (Kampala:BOU, 2010- 2021)

يتطور الدين الداخلي بشكل تصاعدي كما يظهر في الشكل (5) حيث كان يبلغ خلال ديسمبر عام 2008 2733.7 مليار شلن أوغندي ووصل إلى ديسمبر 2020 بنحو 22504.3 مليار شلن أوغندي بنسبة زيادة حوالي 88% مما يفسر إتجاه الحكومة للتمويل الداخلي لصعوبة الحصول على تمويل خارجي بشروط ميسرة وكون خدمة الدين الداخلي المحلي أسهل من خدمة الدين الخارجي ولكنة قد يزاحم القطاع الخاص في الحصول على تمويل مصرفي مما يرفع سعر الفائدة وبالتالي زيادة تكلفة المنتجات ويقلل من تنافسها مع المنتجات الخارجية.

د. تكلفة ومخاطر محفظة الدين العام فى أوغندا:

مع تنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية وفقاً لخطة التنمية الوطنية الثالثة خاصة فى قطاعى النقل والنفط والغاز من المتوقع أن يزداد الدين الخارجى فى المدى المتوسط مع استمرار الحكومة على تحفيز التعافى الاقتصادى، يشير الجدول (4) الى تكلفة ومخاطر محفظة الدين العام فى أوغندا تعتمد على أربعة مؤشرات:

1) **تكلفة الدين** تعتمد على معيارين أولهما نسبة مدفوعات فائدة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى زادت حيث كانت تبلغ خلال يونيو عام 2020 2.2% وقد اصبحت نسبة مدفوعات الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى 2.8% خلال يونيو عام 2021 كنتيجة لزيادة كبيرة فى رصيد الدين المحلى والاقتراض الخارجى التجارى الذى يتميز بأسعار الفائدة المرتفعة، ولا تزال مدفوعات الفائدة المحلية تشكل الجزء الأكبر من مدفوعات الفائدة نتيجة ارتفاع تكاليف الإصدار مقارنة بمدفوعات الديون الخارجية التى لا تزال فى الغالب بأسعار فائدة ميسرة حيث زاد الدين المحلى من 1.8% خلال يونيو 2020 إلى 2.4% خلال يونيو 2021، كما يشير الجدول التالى إلى المعيار الثانى لتكلفة الدين ويشير إلى ارتفاع متوسط سعر الفائدة المرجح لمحفظة الدين خلال يونيو 2020 من 5.4% إلى 6% خلال يونيو 2021 وذلك نتيجة زيادة سعر الفائدة المرجح للدين المحلى من 13.8% خلال العام يونيو 2020 إلى 14.1% خلال يونيو 2021 نتيجة الزيادة العامة فى عائدات الاوراق المالية الحكومية فى اعقاب الاقتراض المحلى الأعلى من المخطط، بالإضافة إلى زيادة متوسط سعر الفائدة للدين الخارجى من 1.4% خلال يونيو 2020 إلى نسبة 1.5% خلال يونيو 2021 وكان الزيادة فى معدل العائد على الدين الخارجى نتيجة ضمنية للانكماش الديون الغير ميسرة وزيادة الاعتماد على الدين التجارى لتمويل عجز الموازنة من البنوك التجارية¹.

¹MinistryOfFinance,PlanningandEconomicDevelopment”DebtSustainability AnalysisReportFY2020/2021OP.Cit.,p9

الجدول: (4) تكلفة ومخاطر محفظة الدين العام في أوغندا

يونيو 2021			يونيو 2020			
اجمالي	محلّي	خارجي	الاجمالي	محلّي	خارجي	
أولاً: تكلفة الدين:						
2.8	2.4	0.4	2.2	1.8	0.4	1. نسبة سعر فائدة الى ناتج المحلّي الإجمالي
6.0	14.1	1.5	5.4	13.8	1.4	2. متوسط سعر القائدة المرجح
ثانياً: مخاطر إعادة التمويل:						
9.6	5.5	11.8	10.3	4.3	12.9	1. متوسط سنوات الاستحقاق
12.5	30.6	2.9	13.1	37	2.3	2. نسبة الديون المستحقة خلال عام واحد إلى إجمالي الديون
6.1	5.2	0.9	5.5	4.8	0.7	3. نسبة الديون المستحقة خلال عام واحد إلى ناتج المحلّي الإجمالي
ثالثاً: مخاطر تغير سعر الفائدة:						
9.2	5.5	11.2	9.9	4.3	12.4	1. الوقت اللازم للاستحقاق
19.5	30.6	13.6	18.4	37	10.1	2. نسبة سداد الديون خلال العام إلى إجمالي الديون
92.6	100	88.7	94.4	100	91.8	3. نسبة الديون ذات العائد الثابت إلى إجمالي الديون
7.9	23.0	-----	7.7	24.8	-----	4. نسبة أذون الخزنة إلى إجمالي الديون
رابعاً: مخاطر تغير سعر الصرف						
63.9	----	---	67.5	----	---	نسبة بين الفوركس إلى إجمالي الدين
9.6	-----	----	6.5	-----	---	2. نسبة دينفوركس إلى الاحتياطي

Source: Ministry of Finance, Planning and Economic Development "Debt Sustainability Analysis Report FY2020/2021 (Kmbala: MoFE, 2023)

2) بالإشارة الجدول (4) ننتقل إلى المؤشر الثانى وهو مخاطر إعادة التمويل حيث يعتمد على ثلاثة معايير: أولهما متوسط وقت الاستحقاق على إجمالى محفظة الدين العام وقد انخفض من 10.3 سنة فى نهاية يونيو 2020 إلى 9.6 سنة خلال يونيو 2021 مما يدل على زيادة التعرض لمخاطر إعادة التمويل وذلك يعزى إلى انخفاض متوسط استحقاق الدين الخارجى من 12.9 عام خلال يونيو 2020 إلى 11.8 عام خلال يونيو 2021 حيث تعاقبت الحكومة الأوغندية على مبالغ كبيرة مع المقرضين التجاريين الذين تكون آجال الديون المستحقة ذات آجال أقصر مقارنة بآجال الاستحقاق طويل الأجل، حيث جاءت زيادة متوسط سداد الديون المحلية من 4.3 عام خلال يونيو 2020 إلى 5.5 عام خلال يونيو 2021 وكان ذلك متسق مع استراتيجية الحكومة لإطالة متوسط آجال الدين المحلى ومع ذلك لم تمكن هذه الزيادة أن تحدث تحسن فى محفظة الدين المتوسط نتيجة الدين الخارجى لا يزال يشكل الجزء الأكبر من المحفظة حيث يشكل أكثر من 63% من محفظة الدين¹.

ثم ننتقل إلى المعيار الثانى والثالث ويعبر عن نسبة الديون المستحقة خلال العام الواحد كنسبة من إجمالى الدين والنواتج المحلى الإجمالى إلى التحسن من خلال انخفاض المستحق خلال العام من 13.1% خلال يونيو 2020 إلى 12.5% خلال يونيو 2021 ويعزى ذلك لإنخفاض حجم الدين المحلى المستحق فى عام كنسبة مؤية من اجمالى الدين من 37% فى يونيو 2020 الى 30.6% فى يونيو 2021 بعد اصدار أدوات الدين المحلية الأطول أجلاً، وكنسبة مؤية من الناتج المحلى الاجمالى ارتفع الدين المستحق فى عام واحد من 5.5% خلال يونيو 2020 إلى 6.1 خلال يونيو 2021، حيث أن الاستحقاق الكبير للدين المحلى خلال السنة الأولى يزيد من مخاطر إعادة التمويل للحكومة ولكن آجال الاستحقاق تتخفف بشكل كبير على المدى المتوسط.

¹Idem.



(3) **مخاطر تغيير معدل سعر الفائدة** حيث يشير هذا المؤشر الى متوسط الوقت اللازم لإعادة التثبيت وهو متوسط الوقت الذى تستغرقه المحفظة التى تتعرض لتغيرات فى سعر الفائدة لإعادة التثبيت ويلاحظ تدهور قليلاً من 9.9 سنوات فى يونيو 2020 إلى 9.2 سنة خلال يونيو 2021 يرجع ذلك بشكل كبير بسبب انكماش الأكبر للقروض ذات الاسعار المتغيرة خلال يونيو 2021 مقارنة يونيو 2020 الأمر الذى أدى لزيادة حصة الدين الخارجى المعرض لمخاطر سعر الفائدة وينعكس هذا فى نسبة الدين ذات السعر الثابت كنسبة مؤبة الى اجمالى الدين، ويفسر ذلك تعاقد الحكومة المزيد من القروض الغير ميسرة لاسيما المقترض التجارى تكون القروض لدية ذات معدل أسعار فائدة متغيرة لتمويل دعم الموازنة والمشاريع الرئيسية، ومن الملاحظ أيضاً زيادة نسبة الديون ذات معدل الفائدة الثابت بما فيها أدون الخزانة إلى إجمالى الديون حيث أنه انخفض من 91.8 % خلال يونيو 2020 إلى 88.7% خلال يونيو 2021 مما يعرض الحكومة إلى مخاطر مرتبطة بتغيرات سعر الفائدة والتى من شأنها تؤدي الى زيادة مدفوعات الفائدة فى الموازنة.

(4) **مخاطر تغيير سعر الصرف** حيث يشير الجدول (4) إلى أن نسبة الدين الخارجى إلى إجمالى الدين العام إنخفضت من 67.5% خلال يونيو 2020 إلى 63.9% خلال يونيو 2021 وهو يشير إلى انخفاض التعرض لمخاطر سعر الصرف بشكل بسيط نظراً لكبر نسبة الدين الخارجى بشكل عام، الدين الخارجى قصير الأجل الذى يستحق خلال سنة كنسبة من الاحتياطيات الدولية يقيس مخاطر السيولة التى ستعرض لها الاحتياطيات الدولية نتيجة الوفاء بالالتزامات الديون الخارجية قصيرة الاجل ارتفعت من 6.5% خلال يونيو 2020 إلى 9.6% خلال يونيو 2021 يرجع ذلك إلى الإقبال على القروض التجارية مع فترة سماح قصيرة خلال سنوات الأخيرة¹.

¹Ibid., p p 9:7

2. مؤشرات مرتبطة بالنمو الاقتصادى وقوة الصادرات وقوة الوضع المالى:

يعكس زيادة الدين العام العجز فى الموازنة الناتج عن زيادة الانفاق المتمثل فى رواتب الموظفين والفساد المنتشر ولا يقابل ذلك الانفاق المرتفع زيادة الإيرادات حيث لا يوجد دليل على تكامل ما بين الضرائب والنققات وبالتالي عدم استدامة السياسة المالية، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات المالية وزيادة مدفوعات الفائدة وتقليل دعم المانحين وانخفاض الاستثمار المباشر وزيادة الاقتراض المحلى الغير ميسر للبنية التحتية كل ذلك ينعكس على تضخم الدين العام فى أوغندا وتزايد الشكوك فى الوفاء بها كل ذلك يشير لضعف القدرة على تحمل الديون وعلى ذلك ينبغى تعزيز جودة الشفافية والمساءلة على المستوى المؤسسى وإدارة المخاطر وتنفيذ استراتيجية لإدارة الديون¹.

أ. حدود الدين المستدام المعيارية:

لا يوجد اتفاق حول حدود الدين المستدام فهى تختلف من فترة إلى أخرى كما إنها تختلف حسب تصنيف الدولة من منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل أو مرتفعة الدخل حيث تم تصميم نماذج الاستدامة فى المقام الأول للدول المرتفعة الدخل وتم تكيفها على ظروف الدول النامية فمثلا تشير نسبة القيمة الحالية للدين إلى الصادرات عام 2004 إلى 190% للدول بشكل عام فى حين أن تلك النسبة تعادل 150% للدول المثقلة بالديون، يعتبر نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى هو الأكثر تداولاً واستعمالاً منذ اقتراح بلانشار عام 1990 حيث يقيس مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادى للدولة ومن المحتمل أن كافة وسائل الناتج المحلى الإجمالى متوفرة لتمويل عبء الدين وهو يعتبر أهم مؤشر لقياس المديونية حيث يظهر قدرة الدولة على السداد².

¹Enock W. Nbulime,Ibrahim Mukis Public Debt Sustainability:Estimating The Fiscal Reaction Function For 1981/82-2016/17) **Tanzanian Economic Review**.vol11(Dar es Salam:university of Dar es Salam, 2021) At:<https://ter.udsm.ac.tz/index.php/ter/article/view/70/62>

²المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة(الانتوساى): مؤشر الدين العام (النمسا: الانتوساى، 2010)



جدول (6) الحدود المعيارية لاستدامة الديون

مخاطر منخفضة	مخاطر متوسطة	مخاطر عالية	حدود عبء الدين الخارجى
			1.نسب الملاءة المالية
140	180	240	قيمة الحالية للدين الخارجى إلى الصادرات
30	40	55	القيمة الحالية للدين الخارجى إلى ناتج المحلى الإجمالى
			2.نسب السيولة المالية
10	15	21	نسبة خدمة الدين الخارجى إلى الصادرات
14	18	23	نسبة خدمة الدين الخارجى إلى الإيرادات
			3.مؤشر إجمالى الدين العام
35	55	70	نسبة القيمة الحالية لإجمالى الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى

Source: IMF: The Debt Sustainability For Low Income Countries (Washington D.C: IMF2018)

نظراً لدور الدائنين والمانحين فى توفير موارد إنمائية وتوجيه قرارات الإقراض للدول منخفضة الدخل بطريقة تتناسب احتياجاتها من الأموال الحالية والمستقبلية وقدرتها على خدمة الدين بما يتناسب مع ظروفها الخاصة تم ادخال إطار للقدرة على التحمل الديون عام 2005 وهى أداة تم تطويرها بشكل مشترك ما بين موظفى صندوق النقد والبنك الدولى وتم مراجعتها عام 2017 وادخال بعض التعديلات عليها لضمان أن يظل الإطار مناسب للتمويل للبلدان منخفضة الدخل وتحسين مواطن الضعف المتعلقة بالديون، كما إنها تعتبر بمثابة إنذار مبكر للمخاطر المحتملة لضمان الديون بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات الوقائية فى الوقت المناسب¹.

بالنظر إلى الجدول (6) يُقسم إطار القدرة على تحمل الديون البلدان إلى 3 فئات (مخاطر عالية، متوسطة، منخفضة) طبقاً لعدة مؤشرات منها مؤشر الملاءة المالية

¹International Montary Found: The Debt Sustainability Framework For Low Countries (WashingtonD.C: IMF, 2018).

At: <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries>

ويتكون من القيمة الحالية للدين العام الخارجى ونسبة بكل من الناتج المحلى الإجمالى والصادرات، ثم مؤشر السيولة المالية ويتكون من نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين الخارجى بكل من إيرادات الدولة والصادرات، وأخيراً نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى، حيث يعمل الإطار على تقييم القوة المؤسسية التى يقيسها البنك الدولى على مقياس تقييم الأداء المؤسسى وكذلك تحليل استشرافى لديناميات خدمة الدين والديون فى إطار سيناريو أساسى فى مواجهة الصدمات المتوقعة يطلق عليها اختبارات الإجهاد المصممة¹ من أجل تقييم أفضل للمخاطر الخاصة بكل بلد والناشئة عن الإلتزامات الطارئة والكوارث الطبيعية وأسعار السلع الأولية المتقلبة وصددمات تمويل السوق².

ب. مؤشر اجمالى الدين العام إلى الناتج المحلى الاجمالى فى أوغندا:

تجرى أوغندا تحليلاً سنوياً لاستدامة الدين DSA للوفاء متطلبات ميثاق المسؤولية المالية وقانون الإدارة المالية لعام 2015 بهدف التأكيد على استدامة الدين على المدى المتوسط إلى الطويل، ويعتبر مؤشر إجمالى الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى مقياس أكثر شمولاً لمديونية البلاد حيث يشمل الدين الداخلى والخارجى، كما يستخدم إطار القدرة على تحمل الديون معياراً قياسيياً وهو القيمة الحالية للدين العام الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى للمساعدة فى تحديد المخاطر المتوقع حدوثها، بلغ رصيد اجمالى الدين العام 15.3 مليار دولار (حوالى 57215 مليار شلن أوغندى) فى نهاية يونيو 2020 ارتفع إلى 19.54 مليار دولار بنهاية (حوالى 69512 مليار شلن أوغندى) بنهاية يونيو عام 2021 حيث بلغ الدين الخارجى 12.39 مليار دولار بينما الدين المحلى 7.2 مليار دولار، وذلك نتيجة العديد من القيود ذات الصلة بالكوفيد19

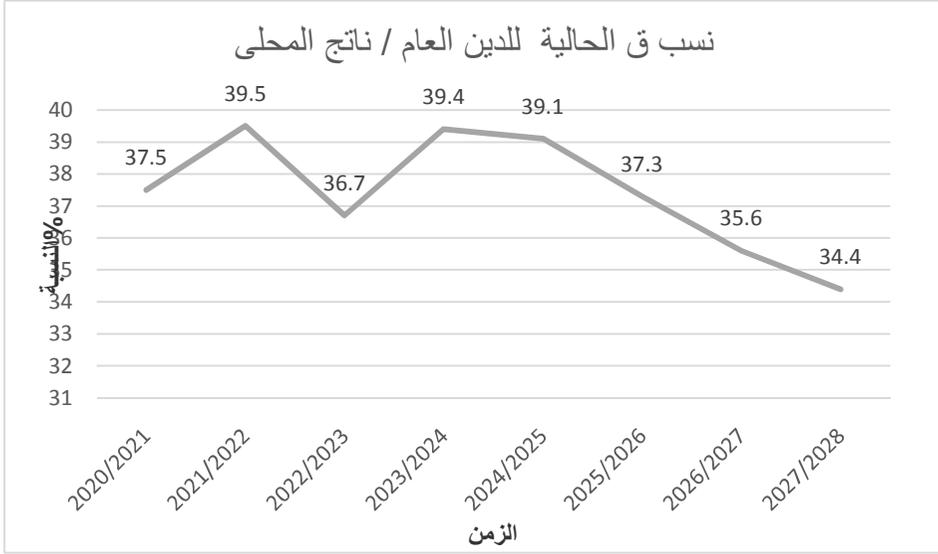
¹ تقييم قدرة الدولة على تحمل الأحداث السلبية من خلال إخضاع الموازنة العامة لمخاطر سيناريوهات افتراضية الغرض منها تحديد نقاط الضعف وتقييم تلك الصدمات على الملاءة المالية والسيولة والاستقرار المالى وتشمل اختبارات حساسية واختبار سيناريو.

²Idem.



والتي أثرت على النشاط الاقتصادي وتباطئة مما أدى إلى ضعف تعبئة الإيرادات وعجز كبير في الموازنة ينعكس على زيادة القروض لتلبية متطلبات الموازنة.

شكل (6) النسب المالية لمؤشر إجمالي الدين العام / ناتج المحلي الإجمالي في أوغندا



Source: Ministry of Finance, Planning and Economic Development” **Debt Sustainability Analysis Report FY2022/2023**(Kmbala: MoFE, 2023)

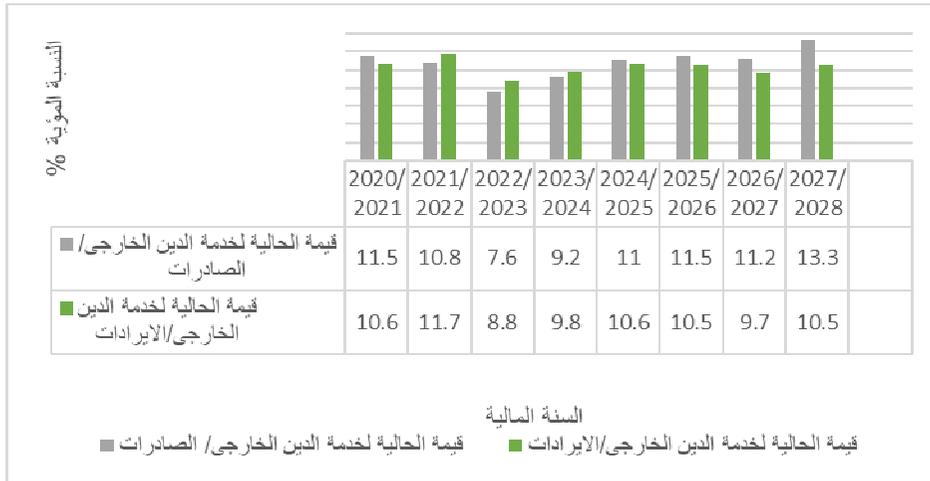
يشير الشكل (6) من المتوقع زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 36.7% من إجمالي الناتج المحلي في العام المالي 2023/2022 إلى ذروة وتبلغ 39.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2024/2023 وستنخفض هذه النسبة إلى 34.4% من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط بما يتماشى مع التزام الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة، وانخفاض الدين العام في أوغندا في المدى المتوسط يتفق مع التزام الحكومة بتعزيز القدرة الإنتاجية من خلال سد فجوة البنية التحتية مع التركيز بشكل خاص على قطاع الطاقة والنقل حيث سيتم تمويل جزء كبير من البنية التحتية باستخدام القروض بشروط ميسرة وهو يمثل أكثر من 60% للدائنين المتعددين، وتعتبر هذه النسب أقل من الحد المعياري المعتدل 50% المنصوص عليه في إطار إدارة الديون التابع لصندوق النقد الخاص بالتقييمات

الخاصة بالدول النامية وبروتوكول الاتحاد النقدي لشرق أفريقيا وعلى هذا يعتبر الدين العام في أوغندا مستدام في المدى المتوسط والمدى الطويل¹.

ج. مؤشرات السيولة المالية في أوغندا:

يستخدم مؤشر السيولة مؤشرين احدهما القيمة الحالية لخدمة الدين كنسبة الصادرات، والمؤشر الثاني نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الإيرادات، يستند تقرير الاستدامة على السيناريو الأساسي الأكثر احتمالية بناءً على التوقعات الحالية للصدمات الأكثر شدة حتى تظهر أسوأ أداء، تشكل الصادرات متغير مهم جداً في تحليل القدرة على تحمل الدين الخارجي لأنها مصدر مهم للعملة الأجنبية التي تحتاجها البلد لخدمة الدين المقوم بعملة أجنبية، حيث يسلط هذا المؤشر الضوء على توافر الموارد النقدية للوفاء بالالتزامات خدمة الدين.

شكل (7) النسب لمالية لمؤشرات السيولة في أوغندا



Source: Ministry of Finance, Planning and Economic Development "Debt Sustainability Analysis Report FY2022/2023 (Kambala: MoFE, 2023)

¹MinistryOfFinance,PlanningandEconomicDevelopment

يشير الشكل (7) لنسبة القيمة الحالية لخدمة الدين الخارجى/ الصادرات تزداد من 11.5% خلال عام المالى 2021/2020 إلى 13.3% خلال العام المالى 2028/2027 وهذه النسبة أقل من النسبة المعيارية المعتدلة مما يؤكد على استدامة الدين فى المدى المتوسط والتي تبلغ (15%) ولكن قد يحدث تعدى هذه النسبة فى ظل الصدمات الشديدة مما يؤكد على الحاجة إلى تعزيز نمو الصادرات حتى تتجنب مخاطر ضائقة الديون على المدى المتوسط ويمكن أن يتفاجم إلى مخاطر عالية فى المدى الطويل، أما نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الإيرادات انخفضت من 10.6% خلال العام المالى 2021/2020 إلى 10.5% فى العام المالى 2028/2027 وهى تعتبر أقل من النسبة المعيارية المتوسطة لخدمة الدين إلى الإيرادات وهى (18%) التابع لصندوق النقد الخاص بالتقييمات الخاصة بالدول النامية مما يؤكد على استدامة الدين الخارجى لأوغندا حيث أن زيادة هذه النسبة يؤدي إلى زيادة خدمة الدين بوتيرة أسرع من الإيرادات مما ينعكس على انخفاض مخصصات القطاعات الاقتصادية للقطاعات الأخرى التى تهتم بالتخفيف من حدة الفقر وتعزيز معدلات النمو، وهذه النسبة توضح أن أكثر من عشر الإيراد يتم حجزه لخدمة الدين سنوياً مما يستلزم مع زيادة الجهود من قبل الحكومة الأوغندية لضبط المالية العامة من خلال ترشيد الانفاق وتعزيز تعبئة الإيرادات لتقليل عجز الموازنة العامة وتقليل معدل تراكم الديون بالشروط الغير ميسرة أو التجارية¹.

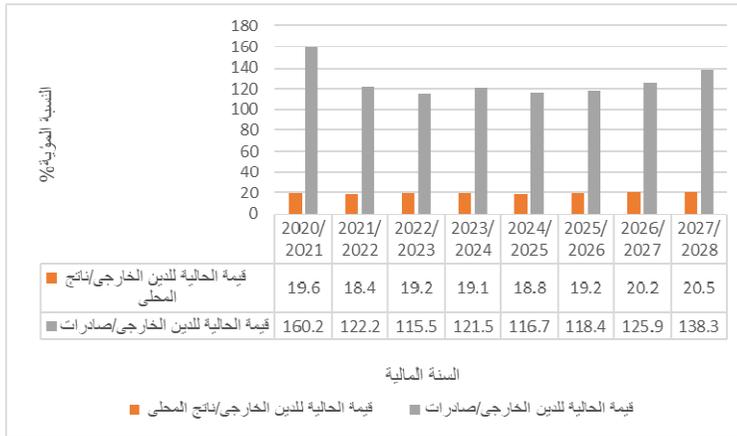
د. مؤشرات الملاءة المالية فى أوغندا:

يمكن لأوغندا تحمل الديون نتيجة لوجود مخاطر منخفضة من الديون الخارجية لأنها تقي بمعايير تأهيل التسهيل الإئتمانى السريع حيث يعتمد على التاريخ المصرفى والودائع الخاصة بها وهما كافيان للحصول على التسهيلات الإئتمانية بدون الموافقات والإجراءات الإدارية التى تكون مطلوبة فى القروض حيث لا تتطلب ضمانات خاصة

¹Ministry of Finance, Planning and Economic Report On Public Debt, Guarantees Other Financial Liabilities And Grants For FY2019/2020 and medium term strategy 2020/2020-2023/2024 OP.Cit.,p 72

بل يعتمد على وداعة فلجأت إلى الاقتراض لمواجهة الزيادة فى الانفاق الصحى التى فرضها الوباء، حيث تسعى السلطات الأوغندية للحصول على مساعدات مالية لمعالجة عجز ميزان المدفوعات العاجل والاحتياجات المالية التى فرضها الوباء حيث تطلب 100% من حصتها من صندوق النقد الدولى التى تقدر 361 مليون وحدة من حقوق السحب السريع أى حوالى 490 مليون دولار وذلك بعد موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولى على الطلب وذلك وفقاً للتسهيلات الإئتمانية السريعة حيث تفى أوغندا بمعايير تأهيل التسهيل الإئتمانى السريع حيث يمكن تحمل الديون مع وجود مخاطر منخفضة للديون الخارجية العاجلة¹.

شكل (8) نسب المئوية لمؤشرات الملاءة المالية فى أوغندا



Source: Ministry of Finance, Planning and Economic Development "Debt Sustainability Analysis Report FY2022/2023 (Kmbala: MoFE, 2023)

بالنظر فى الشكل (8) من المتوقع أن ترتفع نسبة القيمة الحالية للدين الخارجى إلى الناتج الإجمالى المحلى من 19.6% للعام المالى 2020/2021 إلى 20.5% خلال العام المالى 2028/2027 وهذه النسب أقل من المعيار المعتدل الذى يبلغ نسبة القيمة الحالية للدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى (40%) التابع لصندوق النقد الخاص

¹International Montary Found: **The Debt Sustainability Framework For Low Countries** (Washington D.C: IMF, 2020)

بالتقييمات الخاصة بالدول النامية، مما يدل على استدامة مؤشرات الملاءة المالية في أوغندا خلال فترة الدراسة، كما يتوقع أن ترتفع نسبة القيمة الحالية للدين الخارجى إلى الصادرات من 122.2% خلال العام المالى 2022/2021 إلى 138.3% خلال العام المالى 2028/2027 وتعتبر نسبة القيمة الحالية للدين الخارجى إلى الصادرات المعيارية المعتدلة (180%) مما يشير إلى استدامة مؤشرات الملاءة المالية وما يتبعه من استدامة الدين الخارجى فى أوغندا على المدى المتوسط.

تفسر الإتفاقية المبرمة مع نادى باريس لإعادة جدولة الديون يفسر الأداء الجيد فى مؤشر الاستدامة الديون بالاضافة إلى اعطاء الأولوية للتمويل الميسر للدين الخارجى، ولكن أوغندا لا تزال معرضة لمخاطر متوسطة من ضائقة الديون وتستمر حتى بعد انتهاء مشاريع البنية التحتية كذلك مع بداية عوائد النمو المتوقعة، حيث أن أوغندا لديها مساحة محدودة لامتناس الصدمات الاقتصادية مما يعنى إنه يمكن لصدمة اقتصادية شديدة أن تدهور التصنيف الإئتمانى من مخاطر معتدلة إلى مخاطر عالية كنتيجة لضعف نمو الصادرات مما ينعكس على انخفاض سعر الصرف وما يترتب عليه من ضعف الإيرادات بالعملة الأجنبية،بالإضافة لزيادة خدمة الدين فى السنوات الأخيرة لأكثر من 20% من إجمالى الانفاق مما يحد من الموارد المخصصة للقطاعات الأخرى.¹

3. مؤشرات مرتبطة بشفافية تقارير الدين العام

أصبح المجتمع الدولى مدركاً تماماً لأهمية الديون بعد حالة موزمبيق والديون المستترة² والتي تبلغ 1.15 مليار دولار ما يعادل 9% من إجمالى الناتج المحلى للبلاد عام 2016 وعلى أثر ذلك تم منع الدعم المقدم من المانحين وأثر على برامج

¹Ministry of Finance Planning and Economic: **Report on public Debt Coomestic And External Loan FY2015/2016** (Kambala: MoFE,2016)

² كشفت سلطات البلاد عام 2016 عن قرض ضخ من الدولة لم يتم المصادقة عليه من البرلمان وبالتالي لم تظهر فى الموازنة العمومية أو قواعد البيانات وهو ما يعتبر فضيحة دفعت صندوق النقد والمانحين إلى قطع الدعم عن البلاد مما أدى إلى انهيار العملة والتخلف عن السداد.

الاقتصاد الميسرة مما أدى إلى تخفيضات كبيرة فى الانفاق العام وكان سكان موزمبيق الفقراء أكبر الخاسرين.

حيث تعتبر تقارير الخرائط الحرارية أول تقييم شامل للشفافية الديون فى البلدان النامية منخفضة الدخل ويقدم صورة كاملة للتحديات الحالية وجدول أعمال السياسة لجميع أصحاب المصلحة، وتعتمد هذه التقارير على قواعد البيانات والدراسات الاستقصائية الجديدة لتقييم الإبلاغ عن الديون وممارسات الاقتراض والأطر القانونية، ويقدم نظرة مفصلة فى الوقت المناسب عن الوضع الحالى لشفافية الديون فى البلدان النامية منخفضة الدخل، كما أنه يجمع الدراسات الحديثة ومناقشات السياسة العامة بشأن الشفافية الديون ويقدم توصيات سياسة عملية مطلوبة لزيادة تحسين شفافية الديون فى البلدان النامية منخفضة الدخل¹.

جدول (7) الخريطة الحرارية لتقارير الديون فى أوغندا

3. إحصاءات الدين العام المحتملة	2- إدارة الدين العام		1- إحصاءات الدين العام					السنة
			توقيت مناسب		الاكتمال			
	خطى الاقتراض السنوية	استراتيجية إدارة الدين	التأخير الزمنى	الدورية	معلومات عن القروض الجديدة المتعاقد عليها	تغطية القطاعات	تغطية السندات	
								2020
								2021

Source: <https://www.finance.go.ug/publication/quarterly-debt-statistical-bulletin-and-public-debt-portfolio-analysis-march-2021>

تقدم الخريطة الحرارية تقييماً بناءً على مدى توافر واكتمال توقيت إحصاءات الدين العام ووثائق إدارة الدين المنشور على مواقع السلطات الوطنية، ويتضح من خلال

¹WorldBankGroup:Public Debt Reports Heatmap:background and methodology (WashingtonD.C:WB,2022)



استعراض جدول (7) الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا خلال أعوام 2020، 2021 أنه يتم تقييم الخريطة الحرارية لتقارير الديون من خلال المعايير الثلاثة الأساسية لشفافية الدين ويتفرع منها 9 مؤشرات كما يلي:

المعيار الأول: إحصاءات الدين العام فى أوغندا ويخرج منها 6 مؤشرات وهى
(أ) **إمكانية الوصول للإحصاءات:** حيث يوجد وثيقة واحدة ولا يوجد عدة وثائق متفرقة مميزة باللون الأخضر الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا خلال أعوام 2020، 2021.

(ب) **تغطية السندات أو الصكوك:** وتشير إلى تغطية كاملة للديون الداخلية والخارجية كما يظهر فى اللون الأخضر للخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا خلال أعوام 2020، 2021.

(ت) **تغطية القطاعات:** يشير عام 2020 إلى اللون الأصفر الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا مما يشير إلى تغطية جزئية غير كاملة عن ديون المؤسسات العامة والحكومة المركزية، بينما يشير عام 2021 إلى اللون الأخضر الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا وهو يشير إلى تغطية كاملة عن الديون الحكومية سواء الحكومة المركزية أو المؤسسات العامة.

(ث) **معلومات عن القروض الجديدة المتعاقد عليها:** يشير اللون الأخضر على الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا خلال عام 2020 مما يدل على وجود معلومات مفصلة عن الديون الجديدة تشمل اسم المقرض ومدة القرض ومبلغ القرض، بينما خلال عامى 2021 كان اللون الأحمر هو اللون السائد للخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا مما يدل على إنه لا يوجد تقرير ديون مفصلة متاحة للجمهور خلال ذلك العام.

(ج) **الدورية:** يشير اللون الأخضر السائد فى الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا ما بين أعوام 2020، 2021 مما يشير إلى إنتظام دورية اصدار التقارير أقل من أو يساوى 3 شهور.

(ح) زمن التأخير: يشير اللون الأصفر السائد الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا خلال أعوام 2020، 2021 إلى أنه يوجد تأخير زمنى لإصدار التقارير الديون أكبر من 3 شهور.

المعيار الثانى: إدارة الدين العام: ويشمل على مؤشرين وهما

(أ) استراتيجية ادارة الدين: يسود اللون الأخضر الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا خلال أعوام 2020، 2021 مما يدل على وجود أهداف واضحة للديون المحلية والخارجية.

(ب) الخطة السنوية للأقتراض: خلال عام 2020 كان اللون الأخضر هو السائد الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا مما يدل على تغطية كاملة لخطة الديون قبل بداية السنة المالية، بينما خلال عام 2021 كان اللون الأحمر هو اللون السائد الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا مما يدل على أنه لم يتم نشر أى خطط كاملة أو جزئية ووجود تأخير أكبر من 3 شهور خلال ذلك العام.

المعيار الثالث: إحصاءات الديون المحتملة:

وتحتوى على مؤشر واحد وهو :

(أ) مؤشر إحصاءات عن الديون المضمونة والمحتملة: ويسود اللون الأصفر الخريطة الحرارية لتقارير الديون لأوغندا خلال عامى 2020، 2021 مما يدل على الإبلاغ الجزئى وليس الكامل على الديون المضمونة والمتأخرات المالية، حيث أصبحت الديون الغير مضمونة جزء من الدين الخارجى نتيجة لذلك تم دمجها من خلال المعايير المستخدمة لتحليل القدرة على تحمل الديون.

من الخريطة الحرارية لتقارير الديون نستنتج أن شفافية الديون فى أوغندا تحتاج إلى ضبط التأخير الزمنى لوثائق الديون التى تعرض لأقل من 3 شهور، بالإضافة إلى إحصاءات الديون المحتملة تحتاج إلى الإبلاغ عنها فى توقيتاتها حتى يتم ضبط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى وتحديد نسبة الاستدامة المالية للدين، وأخيراً عدم أهمال المعلومات عن الديون الجديدة أو التى سيتم التعاقد عليها.



• نتائج البحث:

1. ينبغي الإهتمام بشروط الاقتراض الحكومى الجيد أن يكون مستدام وألا يؤدي إلى أزمات مديونية أو لا يؤدي لإتخاذ تعديل فى السياسة المالية مما يؤدي إلى التأثير على الأهداف الاقتصادية الكلية، عدم مزاحمة خدمة الدين الناجمة عن القروض الانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم.
2. وصل الدين العام الخارجى لأقل معدل دين عام المالى 2007/2006 بنحو 483.85 مليون دولار، وعاود الدين العام الخارجى إلى الارتفاع حتى الوصول إلى عام المالى 2011/2010 بنحو 1128.9 مليون دولار متأثراً بالكساد العالمى الناتج عن الأزمة المالية العالمية ، ثم عاود الانخفاض بعدها حتى وصل إلى عام 2013/2014 بنحو 621.61 مليون دولار، وبعد ذلك ارتفع الدين الخارجى عام 2016/2015 إلى أن وصل الى نحو 2993.38 مليون دولار مدفوعاً بزيادة الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار الرأسمالى (صناعة الاستخراجية من النفط والغاز) الناشئة بمعدل أكبر من الإيرادات مما ينعكس على عجز كبير فى الموازنة، وبعد ذلك انخفض الدين الخارجى إلى أن وصل إلى 737.6 مليون دولار عام 2017/2016، ثم واصلت الارتفاع مدفوعة بالبوء العالمى كوفيد19 إلى أن وصلت نحو 2169.05 مليون دولار عام المالى 2020/2019.
3. بالنظر إلى هيكل الدين العام الخارجى بداية من العام المالى 2007/2006 كان 100% من الدين دائنون متعددون ومنذ هذا العام دخل الدائنون الثنائية بشكل متدرج إلى أن وصل إلى مشاركة الدائنون الثنائيين فى العام المالى 2016/2017 نحو 32.24% ونسبة الدائنون المتعدد 65.71% والعام المالى 2018/2017 وصل نسبة الدائنون الثنائى إلى نسبة 35.41% بينما وصلت نسبة الدائنون المتعددون إلى نسبة 64.04%، وتتصدر الصين الدائنين الثنائين تمثل ثلث الديون الثنائية وتعادل 5.5% من إجمالى الديون الخارجية لعام 2020، يعكس الإرتفاع التدريجى فى الدائنين متعددى الأطراف إلى إجمالى الدين الخارجى فى سياسة

الحكومة الأوغندية إلى الاقتراض بشكل ميسر والتي يتصدرها البنك الدولي ونافذة وكالة التنمية الدولية والتي تعد المصدر الرئيسى للأموال فى أوغندا.

4. يتطور الدين المحلى بشكل تصاعدى حيث كان يبلغ خلال ديسمبر عام 2008 2733.7 مليار شلن أوغندى ووصل إلى ديسمبر 2020 بنحو 22504.3 مليار شلن أوغندى بنسبة زيادة حوالى 88% مما يفسر اتجاه الحكومة للتمويل الداخلى لصعوبة الحصول على تمويل خارجى بشروط ميسرة وكون خدمة الدين الداخلى أسهل من خدمة الدين الخارجى ولكنة قد يزاحم القطاع الخاص فى الحصول على تمويل مصرفى مما يرفع سعر الفائدة وبالتالي زيادة تكلفة المنتجات ويقلل من تنافسها مع المنتجات الخارجية وشكلت أذون الخزانة 25% بينما شكلت سندات الخزانة 75% بما يتوافق مع إطار إدارة الدين العام والمطلوبات الأخرى لعام 2018 حيث ينص إطار إدارة الدين فى أوغندا على نسبة 30:70 للسندات الخزانة مقابل أذون الخزانة حيث يتم تفضيل سندات الخزانة لأنها أدوات طويلة الأجل مقارنة بالأدوات قصيرة الأجل.

5. الاتفاقية المبرمة مع نادى باريس لإعادة جدولة الديون يفسر الأداء الجيد فى مؤشر الاستدامة الديون بالإضافة إلى اعطاء الأولوية للتمويل الميسر للدين الخارجى، ولكن أوغندا لا تزال معرضة لخطر معتدلة من ضائقة الديون وتستمر حتى بعد انتهاء مشاريع البنية التحتية كذلك مع بداية عوائد النمو المتوقعة، حيث أن أوغندا لديها مساحة محدودة لامتناس الصدمات مما يعنى أنه يمكن لصدمة اقتصادية شديدة أن تدهور التصنيف من مخاطر معتدلة إلى مخاطر عالية كنتيجة لضعف نمو الصادرات بالإضافة لزيادة خدمة الدين فى السنوات الأخيرة لأكثر من 20% من إجمالى الانفاق مما يحد من الموارد المخصصة للقطاعات الأخرى

• توصيات البحث:

1. الإلتزام بإجراء تحليل هادف للاستدامة المالية فى المستقبل وفقاً لميثاق شفافية المالية العامة المعدل عام 2014 والخاص بوضع التنبؤات المالية فى الحسابان عن طريق الاعتماد على الخرائط الحرارية التى يعدها البنك الدولي والتي تلخص القدرة



1. على تحمل الدين والذي يتضمن المخاطر التي تهدد المالية العامة وتحليلها وإدارتها.
2. تقليل الإعتماد على أدوات الدين الحكومى التقليدية (سندات، وأذون الخزانة) فى توفير مصادر للتمويل مما يساهم فى تقليل المخاطر وتحقيق الاستدامة.
3. تنويع مصادر التمويل باستخدام صكوك التمويل السيادية الاسلامية حيث تعتمد على المشاركة من أرباح النشاط وتقاسم المخاطر والبعد عن الفائدة الثابتة حيث يت تمويل عجز الموازنة أو المشروعات الاستثمارية والتموية مما يساعد فى تقليل العجز وتقليل تكلفة الاقتراض وتعزيز الاستدامة المالية.
4. تعزيز الإمتيازات والحوافز لجذب الاستثمارات الاجنبية لتخفيف اللجؤ إلى المديونية الخارجية والتي تتصف بكثرة الصدمات الخرجية مما يؤثر على مسار السياسة المالية.
5. الاعتماد على الايرادات النفطية فى توليد الدخل مستقبلاً يعتبر أداة غير مستدامة لأنها تعتبر مورد ناضب على المدى الطويل ومعرض للصدمات الخارجية.
6. ينبغي استغلال الدين العام فى استثمارات تؤثر إيجابياً على معدل النمو الاقتصادى مما يساعد على تسديد خدمة الدين بدلاً من استخدام القروض فى تغطية النفقات الاستهلاكية وهو ما يشكل عبء على موارد الدولة واضعاف المركز المالى.
7. تعزيز معدل نمو الصادرات لتوفير العملات الصعبة لتجنب أى ضائقة مالية.
8. زيادة تقارير الديون المفصلة المتاحة للجمهور مع تقليل زمن الاصدار لأقل من 3 شهور مع الإبلاغ الكامل عن الديون المتأخرة والمحتملة لزيادة وعى الجمهور.
9. الإلتزام بوضع التنبؤات المالية فى الحسابان والتي تتضمن المخاطر التي تهدد المالية العامة وتحليلها وإدارتها، مثل إدراج تأخيرات مدفوعات الدين المستحقة، كما يتضمن التغيرات فى أسعار الفائدة وذلك لتأثير كلاً منهما على الرصيد الأوى المطلوب لتثبيت الدين العام، بالإضافة إلى التغيرات المتوقعه فى أسعار الصرف وذلك لتحديد القيمة الاسمية المتوقعة للدين العام.

• مراجع الدراسة:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- التقارير:

1- فادية عبد السلام وآخرون: منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر، سلسلة التخطيط والتنمية (القاهرة: معهد التخطيط القومى العدد 306، 2019).

2- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنٹوساى): مؤشر الدين العام (النمسا: الإنٹوساى، 2010).

3- معهد العربى للتخطيط: تقرير التنمية العربية مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة (الكويت: معهد العربى للتخطيط ومعهد التخطيط القومى الاصدار الخامس، 2021).

- المقالات:

1- محمود محمد رضا فتح الله: استدامة الدين الخارجى، اختبار الحالة المصرية، بحوث اقتصادية عربية العدد 42 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية:

A) Aricles:

1- Enock W. Nbulime, Ibrahim Mukis Public Debt Sustainability: Estimating The Fiscal Reaction Function For 1981/82-2016/17) **Tanzanian Economic Review**. Vo 111 (Dar es Salam: university of Dar es Salam, 2021).

B) Working papers:

1- Rivetti Diego: **Debt Transperancy in developing Economies**, working paper (washington D.C: World Bank, 2021).

C) Reports:

1- World Bank Group: **Public Debt Reports Heatmap: background and methodology** (Washington D.C: WB, 2022).

2- Ministry Of Finance, Planning and Economic Development **Debt Sustainability Analysis Report FY2022/2023** (Kmbala: MoFE, 2023).



- 3- The Republic Of Uganda: **Report On Public Debt, Gurantees, Other Financial Liabilites and Grants For FY2019/2020** (Kampala: MOFPED, 2020).
- 4- Uganda Debt Network: **Why IMF Shoud Take globale lead in Writing-off LIC ‘Dbet** (kampala: UDN, 2020).
- 5- Bank of Uganda: **Stastical Abstract** (Kampala: BOU, 2010).
- 6- International Montary Found: **The Debt Sustainability Framwork for Low Countries** (Washington D.C: IMF, 2018).
- 7-The Republic Of Uganda: **Report On Public Debt, Gurantees, Other Financial Liabilites and Grants For FY2019/2020** (Kampala: MOFPED, 2020).
- 8-Ministry Of Finance Planning and Economic: **Report on public Debt Coomestic And External Loan FY2015/2016** (Kambala: MoFE, 2016).
- 9- World Bank Group: **Public Debt Reports Heatmap: background and methodology** (Washington D.C: WB, 2022).

D) Internet sources:

- Ublc Debt Reports Heatmap: backg round and methodology <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/debt-transparency-report> موقع الخرائط الحرارية لشفافية الديون

